

رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر - مقارنة تحليلية -

Businessmen and financial corruption in Algeria - analytical approach

تاريخ النشر: 2021/07/15	تاريخ القبول: 2019/06/11	تاريخ الارسال: 2019/05/14
-------------------------	--------------------------	---------------------------

د. بلعسل محمد

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Mohammed.belasal@univ-msila.dz

*د. ط.د. بوعيسي عزة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

bouaissiazza@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر ومدى ارتباطه بالممارسات غير المشروعة من قبل رجال الأعمال الجزائريين في إطار نشاطهم الاقتصادي، وذلك منذ اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتركيز على الحقبة الممتدة من 1999 إلى 2019 والتي شهدت بروز وتنامي هذه الفئة بشكل كبير، وارتباط دورها بانتشار مظاهر نهب المال العام وغيرها من أشكال الفساد المالي، وذلك كنتيجة للعديد من العوامل والامتيازات التي منحت لها من قبل السلطات الرسمية إلى جانب امتلاك هذه الفئة لمصادر القدرة على التأثير في صنع القرار بما يخدم ويعزز مصالحها على حساب مصالح خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني، ومنه أصبحت هذه التجاوزات تشكل خطرا كبيرا على بيئة الاقتصاد النزيه وتهديدا حقيقيا لخطط التنمية الوطنية، وهو ما أصبح يستوجب تجنيد وتفعيل كل الآليات القانونية والرقابية لمكافحتها.

الكلمات المفتاحية: رجال الأعمال، الفساد المالي في الجزائر، آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر.

Abstract:

This study aims at diagnosing the reality of financial corruption in Algeria and the extent of its association with illegal practices by Algerian businessmen in the framework of their economic activity since the adoption of the policy of economic openness, focusing on the period from 1999 to 2019, which witnessed the emergence and growth of this category

*المؤلف المرسل: بوعيسي عزة

significantly, The spread of the manifestations of looting of public funds and other forms of financial corruption, as a result of many factors and privileges granted to them by the official authorities in addition to the possession of this category of sources of power to influence decision-makers to serve and enhance their interests at the expense of the interests of the service of Society and the national economy. These abuses have become a serious threat to the environment of the economy and a real threat to the national development plans, which necessitates the recruitment and activation of all legal and control mechanisms to combat it.

key words: *Businessmen; Financial Corruption in Algeria; Mechanisms to Combat Financial Corruption in Algeria.*

مقدمة:

عرفت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى الآن العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تشكيل الواقع المعاش وصياغة قضاياها، ومن أهم هذه التحولات التوجه نحو اقتصاد السوق وتبني النهج الليبرالي عبر اعتماد برامج الخصخصة منذ تسعينيات القرن الماضي وذلك كمحاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر في فترة الثمانينيات، ومنه تم اللجوء إلى القطاع الخاص كقادرة للنمو واعتباره شريكا في عملية التنمية مع التأكيد على هذا الدور منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

وكان من ضمن إفرازات هذا النهج تنامي دور فئة رجال الأعمال ككيانات تنظيمية تبلورت في شكل جماعات مصالح ونخب اقتصادية، ترعرعت ونمت بداية في كنف وضمن بيروقراطية الدولة ليتعزز نفوذها فيما بعد من خلال الامتيازات التي جنّتها في ظل هذه الرعاية، وقد استخدمت في سبيل تحقيق مصالحها كافة الأساليب سواء المشروعة أو غير المشروعة، كان من أبرزها زواج المال بالسلطة عن طريق تمويل الحملات الانتخابية لصناع القرار، وهو ما مكنها من الضغط على المؤسسات الرسمية في اصدار قرارات تخدم مصالحها، مما هيأ لها المناخ المناسب لمزيد من الحرية في المعاملات الاقتصادية وأكسبها جرأة على مخالفة القوانين فأصبحت هذه الكيانات بذلك لا تعكس التوجه نحو خدمة المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني بقدر ما نجدها تركز لتعزير

مصالحها الخاصة وتفيد الكثير من التحاليل والتقارير أن هذه الظاهرة تزايدت بشكل كبير منذ تسلم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم عام 1999. حيث شهدت هذه الفترة تفشي العديد من المظاهر السلبية المرتبطة بقضايا الفساد المالي مثل انتشار جرائم نهب المال العام وأخذ قروض من دون ضمانات والتهرب الضريبي وتبييض الأموال وتهريبها إلى الخارج الفساد المالي... الخ، كان أبطالها رجال أعمال جزائريين تفجرت قضايا فسادهم منذ مطلع القرن وتظهر بشكل علني أكثر في ظل ما يعرف بالحراك الشعبي والذي قاده الشعب الجزائري بداية من 22 فيفري 2019 ، والذي تحول من مطلب سياسي بتغيير النظام إلى مطالب أخرى من بينها كشف تجاوزات رجال أعمال أتهموا بالصوصية وسرقة أموال البلاد، عملوا على نخر الاقتصاد الوطني وكانوا أحد أسباب تردي معيشة المواطنين وانحيار الطبقة الوسطى وتشكل طبقة أوليغارشية غنية تملك وتحكم وفئة أخرى فقيرة محرومة ومهمشة من عامة الشعب. وكنتيجة لهذا الوضع، تدهورت أوضاع البلاد على كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبرز شكل جديد لنظام الحكم تحالفت فيها قوى المال مع السلطة، وتباطأت فيها نسب النمو الاقتصادي، مع بقاء الاقتصاد الجزائري رهين للريع البترولي، وحصول تعثر في مسارات التنمية وازدياد نسب البطالة، إلى جانب احتلال الجزائر مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد العالمية، والتي على الرغم من وجود العديد من الأجهزة والآليات التي استحدثتها السلطات الرسمية للوقاية والحد منها إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب.

إشكالية الدراسة:

تبحث دراستنا في حدود ارتباط مظاهر الفساد المالي في الجزائر بالأنشطة التي يمارسها رجال الأعمال ضمن المجال الاقتصادي والسياسي، من خلال طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار رجال الأعمال أحد أسباب الفساد المالي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

ترتبط الكثير من قضايا الفساد المالي في الجزائر بتجاوزات غير قانونية لبعض لرجال الأعمال ساهمت بشكل كبير في خلق واقع اقتصادي غير سوي طغت عليه العديد من مظاهر الفساد كانت سببا في تدهور الاقتصاد الوطني وتشويه صورة رجال الأعمال،

يتطلب لتجاوزه اعتماد إرادة سياسية مستقلة ومنظومة قانونية ورقابية صارمة ومفعلة.

اقترابات ومنهجية الدراسة:

تطلبت الدراسة الاقتراب من الموضوع بالاعتماد على مدخلين أساسيين:

أ- اقتراب الدراسة:

1- مدخل الاقتصاد السياسي: وهو المدخل الذي يركز على التفاعل المستمر بين الاقتصاد والسياسة وتأثيراتهما المتبادلة، أي كيفية تأثير الجوانب الاقتصادية في المجال السياسي والعكس، وتم توظيف هذا المدخل في هذه الدراسة لتبيان انعكاسات التحول إلى اقتصاد السوق واعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على بروز فئة رجال الأعمال وتقوية دورهم في مجال التأثير في الاقتصاد والسياسة بشكل كبير خلال هذه الفترة، وذلك بالتركيز على الشق السلبي لهذا الدور المتمثل في استفادة رجال من العديد التسهيلات والمزايا التي منحت لهم من السلطة دون أن يكون لهذه الامتيازات آثار إيجابية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وعموم المجتمع.

ب- مدخل الجماعة: يمس هذا الاقتراب جوهر العملية السياسية بتساؤلاته حول ديناميات صنع القرار ونمط توزيع السلع والخدمات، فهو يتمتع بجاذبية خاصة إذ يساعد الباحث في وضع يديه على الجماعات التي تتحكم في عملية صنع القرار، كما يركز على دور الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسات العامة، خاصة الجماعات الضاغطة فهو يبحث في طبيعة تكوينها والهدف من وجودها وآليات تحقيق مصالحها والعلاقة بينها وبين المؤسسات الرسمية، وكيف تؤثر هذه العلاقة على النظام السياسي ككل. ومن هذا المنطلق يمكن الاستفادة من هذا الاقتراب في دراستنا للكشف عن موقع رجال الأعمال كجماعة ضاغطة في عملية صنع القرار في الجزائر على كافة مستوياته والسبل والآليات المعتمدة في ذلك ومدى قدرة هذه الجماعات على تحقيق مطالبها.

ب- منهجية الدراسة:

1- المنهج الوصفي:

يعمل المنهج الوصفي على وصف الظاهرة محل الدراسة كما هي وانطلاقاً من واقعها وذلك عن طريق تجميع كافة البيانات المتوفرة عنها والرجوع إلى المصادر العلمية المتاحة بخصوصها، مع القيام بتحليل وعرض هذه البيانات لتبيان نتائج وأهداف الدراسة، وهو ما تم اعتماده في دراستنا حيث تم توظيف المنهج الوصفي في توصيف

ظاهرة كل من الفساد المالي ورجال الأعمال وتبيان جميع ما يرتبط بها كمفهوم نظري وعملي، وذلك بالاعتماد على ما توفر من أدبيات في الموضوع.
حدود الدراسة:

تنطلق دراستنا من الحيز المكاني المرتبط بتناول علاقة رجال الأعمال بالفساد المالي في الجزائر، ومدى زماني ينطلق من مطلع القرن الواحد والعشرين إلى غاية الفترة الحالية على اعتبار أن هذه الحقبة شهدت نشاطا تنمويا بارزا شكل عاملا مهما في تنامي قوة ودور رجال الأعمال في صنع السياسات العامة في الجزائر واتساع دائرة نشاطهم وتنوعها واختلاف افرازاتها ما بين ما هو اجابي وسليبي، تناولته دراستنا ضمن شقه السليبي.

ومن أجل تشخيص وتحليل أكثر للموضوع تطرقنا إلى العناصر التالية:

أولا : رجال الأعمال والفساد المالي - مقارنة مفاهيمية -

تكتسي عملية تحديد المفاهيم أهمية قصوى في البحث الاجتماعي، لأنه عن طريق هذا التحديد يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي عليه جمعها، ويمكنه أيضا، منذ البداية، أن يعرف ماذا يقصد الباحث من هذا المفهوم أو ذاك، أو ما هي القضية محل النقاش¹، وعليه نقوم بداية بتحديد كل من مفهومي رجال الأعمال والفساد المالي.

1- رجال الأعمال - مدخل معرفي -

على الرغم من انتشار مصطلح رجال الأعمال، إلا أنه توجد خلافات عديدة بين الباحثين في العلوم الاجتماعية حول مفهوم "رجال الأعمال" لكن هناك اتفاق على أن المصطلح نشأ في أوروبا حديثا مع اتساع نطاق أعمال بعض التجار الذين رفضوا تسمية أنفسهم بالتجار نظرا لما يشير اليه المصطلح من محدودية النشاط والثروة، وهكذا بدأ مصطلح رجال الأعمال في التداول تعبيرا على فئة كبار الأغنياء وتمييزا لهم عن ذوي الثروات القليلة والمتوسطة².

وهو بذلك اصطلاح عام حديث تعددت التعريفات التي تناولته، واختلفت تصنيفات البعض لهم، فمنهم من يراه طبقة، ومنهم من يراه جماعة، سواء جماعات ضغط، أو مصالح والبعض الآخر يصنفهم على أنهم فئة أو شريحة من فئات المجتمع العليا³.

أ- تعريف رجال الأعمال:

من أبرز ما يطلق على رجل الأعمال صفة الرجل البرجوازي والرجل الرأسمالي والبرجوازي هو الرجل الحر الذي يتمتع بصفة المواطنة في المدينة التي ينتمي إليها،⁴ أما الرأسمالي فيعرفه ماركس بأنه يظهر بصفته شاريا في سوق البضائع والعمل فيتحوّل نقده إلى بضاعة، ويقوم باستهلاك هذه البضاعة بطريقة إنتاجية ويحولها إلى بضائع ذات قيمة أكبر ويعود الرأسمالي إلى السوق بصفته بائعا لهذه البضائع فتتحوّل بضاعته إلى نقد.⁵

ومن الكتاب الأجانب الذين تناولوا مصطلح رجال الأعمال بالتعريف نجد "شومبيتر" والذي عرف رجل الأعمال بأنه: "وكيل اقتصادي يقوم بخلق سوق وبتقديم منتج وطريقة جديدة بواسطة إعادة تنظيم قطاع الأعمال، يعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر، لديه رغبة في الغزو يحلم بتأسيس مملكة مستقلة خاصة به".⁶

وتعرف الجهات البحثية الأمريكية رجل الأعمال: بأنه صاحب رأس المال القادر على الإدارة والابتكار والوجود المميز في مجال عمله، وللتعريف أكثر من معنى، حيث يصبح رجل الأعمال رمزا لذاته، ثم رمزا للدور الذي يلعبه داخل بلده، وهو بذلك ينتهي إلى منطقة المركز العصبي" وهي: منطقة تشير أهميتها إلى رجل الأعمال النزيه ودوره في حركة الحياة المركزية في الدولة، حيث يصبح بمكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أهم المناطق في دوائر المركز العصبي من حيث آليته وأهميته.⁷

ومن أكثر التعاريف استخداما في الدراسات التي عنيت بدراسة رجال الأعمال، من يرى أن مفهوم رجال الأعمال (Businessmen)، يتسع في بعض الأحيان ليشمل كل من يمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو يملكه، يعتمد فيه على رأس ماله الخاص، ويضيق في أحوال أخرى حيث يقتصر على الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة وبالتالي فإن المفهوم يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي، وبين إمكانية التأثير على صناعة القرار في المجتمع، اعتمادا على النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي تمارسه في شكل جماعة ضغط ومصلحة.⁸

ب- تصنيف رجال الأعمال:

رجال الأعمال هم رجال القطاع الخاص اللذين يعملون في مجالات مختلفة بعيدا عن الدولة والقطاع العام، حيث يقول العالم الاقتصادي النمساوي شومبيتر "إن رجل الأعمال هو المحرك الأساسي للنمو، لأنه هو الذي يستطيع خلق مشروع جديد، أو

يطور سلعة معينة، أو يفتح منفذا جديدا للتسويق، وهو الذي يحول دخول الاقتصاد الكلي التي كانت في سبات وجمود"، ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين رجال الأعمال المنتسبين الى القطاع الخاص التقليدي الوطني، وبين رجال المال الذين كسبو ثرواتهم من خلال ظروف استثنائية وأوضاع غير متكافئة مرت بها دول مختلفة، اشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها⁹.

كما ولا شك أن جماعات رجال الأعمال هي إحدى الجماعات الموجودة في أي مجتمع حديث ومن ثم تصنف جماعات رجال الأعمال باعتبارها إحدى جماعات الضغط على صانعي القرار لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم، أو لمنع صدور القرارات ذات الآثار السلبية¹⁰.

ومن هنا يمكن تعرف جماعات الضغط على أنها الكتل أو الأجنحة السياسية أو الجماعات ذات المصالح أو الجماعات التي تحاول التأثير في أعضاء البرلمان أو السلطة التشريعية، وتتمثل هذه الجماعات بالنقابات والهيئات المهنية وتنظيمات رجال الأعمال التي تقوم بدور أساسي في الدفاع عن مصالح الهيئات المهنية أو المذهبية أو الاقتصادية أو الاجتماعية عن طريق التأثير على السلطة السياسية والتدخل في صنع وتوجيه قراراتها¹¹.

ويذهب البعض الآخر الى وصفها بأنها هيئات أو جماعات منظمة تدافع عن مصالحها الخاصة لدى السلطات العامة في الدولة فتلعب دورا هاما...لدرجة أن بعض القرارات تكون من اعدادها هي.. ويقتصر دور سلطة الدولة على إضفاء الصفة الرسمية عليها، وامعانا في الاعتراف بثقل هذه الجماعات ذهب البعض الى تسميتها (بالحكام المستترين) لما تقوم به من دور مؤثر من حيث اتخاذ القرارات¹².

وقد نبعت فكرة جماعات الضغط أو المصلحة من النظم الرأسمالية الليبرالية، من منطلق أن تمثيل كل فئات المجتمع من خلال هذه الجمعيات يتيح الفرصة المواتية والمتكافئة أمام الجماعات المتنافسة المصالح حتى تتنافس في حرية تامة كما يرى أنصار المذاهب الليبرالية لتحقيق أفضل فائدة للمجتمع، من خلال عرض كل الآراء المتعارضة قبل التوصل إلى القرار السياسي الأكثر رشدا من خلال آليات صنع القرار في النظام السياسي المعني¹³.

ج- مقومات نجاح رجال الأعمال:

يتوقف نجاح مشروعات رجال الأعمال على وجود مجموعة من المقومات والتي تجمع بين الأصالة والمعاصرة من أبرزها ما يلي:

- بلورة المشروع وتحديد أهدافه بدقة عالية، ووضع الاستراتيجيات التي سوف يسير عليها المشروع من حيث التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ والتشغيل والمتابعة وتقييم الأداء.
- الإدارة الرشيدة للمال للمحافظة عليه وتنميته من خلال أساليب الإدارة العلمية الحديثة، والتوسع المدروس في ضوء الإمكانيات المتاحة، وتجنب المحاكاة والحماس والحمية، وآفاق الآمال البعيدة عن الواقع.
- التنمية الدائمة للعنصر البشري وتطبيق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات وتوريث الخبرات والأخذ بالأسباب لتأمين المخاطر التي تواجه المشروع ومنها مخاطر السوق ومخاطر العولمة والمنافسة والتمويل ومخاطر فجأة القرارات الحكومية.
- الالتزام بالقيم والأخلاق لأنها من موجبات الأداء الحسن، ومن أهمها القيم الإيمانية المعنوية، والقيم الأخلاقية الفاضلة، والسلوك السوي المستقيم والعلاقات الحسنة مع الناس¹⁴.

2- مفهوم الفساد المالي

يعد الفساد المالي أحد شواغل وأولويات العصر الراهن، حيث بات يمثل الهاجس الذي يؤرق الحكومات والسياسة¹⁵، في جميع الدول المتقدمة النامية على حد سواء، والمتتبع لذلك الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان، إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خاصة في الدول النامية مما أدي بالباحثين على اختلاف مناهجهم إلى البحث في موضوعه¹⁶.

أ- تعريف الفساد المالي

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الفساد المالي لابد من التعرض أولاً إلى تعريف الفساد.

1- تعريف الفساد:

تعرف منظمة الشفافية الفساد "بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة

للكسب الخاص¹⁷، وهو يتفق مع مفهوم هنتجتون الذي يرى أن الفساد هو سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة¹⁸. وهذا لا يعني أن الفساد موجود في القطاع العام فقط، بل انه موجود في القطاع الخاص أيضا وبالأخص في المشاريع الكبيرة إذ يوجد بشكل واضح في مجال الاقتناء والاستئجار كذلك يوجد في الأنشطة الخاصة المنظمة من قبل الحكومة وان إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ليس بالضرورة أن تكون لمنفعة الموظف الخاصة، بل قد تكون لمنفعة حزبه أو قريبه أو عشيرته أو أصدقائه أو عائلته¹⁹.

2- تحديد معني الفساد المالي

وردت العديد من التعريفات للفساد المالي من أهمها:

- يعرف الفساد المالي على أنه عبارة عن الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حاليا في تنظيمات الدولة (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

- وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد المالي: "بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة"، وأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة²⁰. وقيل هو: كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف التبرج أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب، أو التحايل على الشرع والقانون، وهو بذلك يعبر عن سوء استخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة، فهو سلوك غير قانوني يتسبب في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصية من وراء ذلك²¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: أن الفساد المالي هو سلوك منحرف موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه الشخص قوة مهيمنة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، مستغلا ذلك في الحصول على مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة بطرق غير أخلاقية وغير مشروعة²².

3- أسباب الفساد المالي:

تتعدد أسباب ظهور الفساد المالي ويمكن إرجاعها إلى العديد من العوامل منها:

- أسباب سياسية: والتي تعتبر نتاجا لتزواج السلطة مع الثروة، وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة ومكاسب شخصية، فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى.

- أسباب اجتماعية: وتتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين وأجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم وهي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام كما الخاص لتمير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد²³.

- أسباب اقتصادية: من أهمها الانتقال نحو اقتصاد السوق: حيث تعتبر عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، وتدفق الأموال لتنفيذ آلية الاقتصاد الجديد بقعة الفساد الملائمة، من خلال اتجاه معظم الدول النامية إلى مواكبة التحولات الدولية والتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت عرضة أكثر من ذي قبل لمخاطر انتشار الفساد وتعدد حلقاته، بدءا بالنهب الضريبي والجمركي، والمضاربات النقدية، والرشوة، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وصولا إلى الجرائم²⁴.

- أسباب قانونية: والتي نعني بها مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي إما قد تعتبر عائقا للنشاط الاقتصادي كارتفاع معدلات الضريبة ومن ثم ارتفاع العبء الضريبي أو كثرة الثغرات المفتوحة في هذه القوانين واستغلالها في الفساد²⁵.

4- مظاهر الفساد المالي وأشكاله:

إن من أهم مظاهر وأشكال الفساد المالي ما يلي:

- فساد الرشاوي: وهي أكثر أنواع الفساد المالي انتشارا وقد تكون بمستويات عليا مثل رشاوي التعاقدات الدولية والمحلية وتشترك فيها الدول المتقدمة باعتبارها دافعة الرشاوي إلى الدول النامية، الرشاوي المدفوعة إلى لجان المشتريات مقابل التغاضي عن المواصفات المطلوبة أو التلاعب في عروض الأسعار، دفع الأموال مقابل تسريع إنجاز المعاملات.... الخ²⁶.

- المحسوبية: وهنا تظهر أصولية الفساد من خلال استخدام النفوذ لتحقيق أهداف مختلفة وعادة ما يكون أساسها علاقات وروابط عائلية، قبلية وجاهوية وكذا الولاء الحزبي الذي طغى هذه الأيام على كافة أشكال المحسوبية ما نتج عنه الثراء اللامحدود للطبقة الحاكمة²⁷.

- التهرب الضريبي والجمركي: عندما يقوم رجال الأعمال بدفع الرشاوي بغية الحصول على تخفيض ضريبي أو إعفاء لمدة طويلة نسبيا أو إخفاء مصادر الربح وعدم سداد الالتزامات المستحقة فهذا السلوك المنحرف يعبر عن الفساد الضريبي، وإما التهرب الجمركي فمن أشكاله قيام المسؤولين بتغيير مواصفات السلع المستوردة لتخفيف حجم الرسوم الجمركية الواجب دفعها إلى خزينة الدولة²⁸.

- غسيل الأموال: وهي عملية يتم فيها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة المشروعية على تملكها وحيازتها والتكتم عليها حيث تبدو وكأنها اكتسبت بسبل مشروعة بنظر الدولة والمجتمع²⁹.

- استغلال المناصب العامة: وغالبا ما يقوم بهذا السلوك السياسيون والمسؤولون الكبار كسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة بفوائد مخفضة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد مخفضة أو بدون ضمانات مقابل الحصول على جزء من القروض على سبيل الرشوة أو العمولة³⁰.

3 - طبيعة العلاقة بين الفساد المالي ورجال الأعمال

ترتبط قضايا الفساد المالي عموما بانتشار الفساد الاقتصادي خاصة الفساد الكبير منه والذي ينخرط فيه كبار المسؤولين في الدولة والذي يؤدي إلى أن تتخذ القرارات الاقتصادية ليس على أساس ما يدفع بالنمو الاقتصادي إلى تحقيق رفاهية المواطنين وإنما على أساس المكاسب التي تعود على كبار المسؤولين أنفسهم وعلى عائلاتهم وحلفائهم من السياسيين ورجال الأعمال ومن أسباب توطيد هذه العلاقة ما يلي³¹:

1- دور الانفتاح الاقتصادي في انتشار مظاهر الفساد المرتبطة برجال الأعمال: من أبرز ما ساهم في تورط رجال الأعمال في مجال الفساد المالي الانفتاح الاقتصادي بما فتحه من مجال لاتجاه كثير من رجال الأعمال إلى الاتجار والاستيراد والتصدير والعزوف عن الأنشطة الصناعية والإنتاجية والدخول في مجالات تحقق عائدا أسرع وفي نفس الوقت يمكن جمعها والهرب بها إلى جانب التهرب من الضرائب وامتهان الرشوة والتركيز على الأنشطة الخدمية، وعدم ربط رأس المال بأصول إنتاجية ثابتة³².

2- تحالف المال والسلطة: ان التزاوج بين السلطة والثروة يولد الفساد، لأن كثير من النظم السياسية لا سيما في الدول النامية التي اعتمدت أساليب تخرج عن نطاق دورها ومارست تأثيرا قويا على دوائر المال ورجال الأعمال وأصحاب الثروة حتى أصبحت تمثل مصدر خطر كبير على هذه الدول، اذ تجعل المنافع المتبادلة ورجال السلطة يقومون

بحماية رجال الأعمال، بينما يقوم الآخرون بدورهم عندما يقدمون كل أسباب الدعم المالي لمن يحكمون، مما يظهر صورة للفساد المزدوج في الحياة السياسية والاقتصادية على حد سواء اذ يؤدي الى ممارسة أصحاب السلطة والمدعومون منهم دور يساعد على الاحتكار ويحمي الفساد ويستنزف إمكانيات المشروعات الاقتصادية³³.

كما أن اقتناع الحكومات بأن سلطاتها مطلقة وأن الشعوب ليست شريكة معها في الثروة وفي سلطة القرار جعلها تتصرف وكأن لها وحدها حق السيادة المطلقة على القرار وعلى الموارد فهي التي تعطي وهي التي تمنع وبذلك اندمج المال العام مع المال الخاص واستغلت ثروات الشعوب من قبل حكوماتها مع بعض التفاوت بين دولة وأخرى³⁴.

ثانيا: واقع الفساد المالي في الجزائر وعلاقته برجال الأعمال

تطورت آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري، وأصبحت تؤكد على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، حيث أدى إلي تنامي حجم الثروة التي تتحرك في قنواته، فالفساد المالي يؤدي إلى انتشار الجريمة وتشويه صورة البلد، واستنادا إلى الدراسات التي أجراها البنك العالمي على بعض المؤسسات الاستثمارية في الجزائر، توصل إلى أن هناك سلوكا لدى بعض المستثمرين لدفع عمولات غير قانونية من أجل تسريع قضاء احتياجاتهم³⁵.

1- مؤشرات الفساد المالي في الجزائر وحدود ارتباطها برجال الأعمال:

لقد ساهم الفساد المالي في تعطيل وعرقلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر فالتهرب الضريبي والجمركي، والغش الصناعي والتجاري، والاحتكار، وعمليات تبييض الأموال وغيرها من صور الفساد تسببت في ضعف قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو وهدر الإمكانيات المادية والبشرية، ويتركز التهرب الضريبي بنسبة عالية في قطاعات غير رسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية للأفراد، كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية، حتى تتضاءل قيم الإيرادات.

ومن جهة أخرى يعيش القطاع المالي في الجزائر على وقع فضائح مالية مثل: فضيحة البنك الصناعي والتجاري بوهران، فضيحة بنك الخليفة العالمية، فضيحة البنك الوطني التجاري... الخ³⁶.

وبالاستناد إلى مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية والذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة، وهو يعكس مدى وجود الفساد بتدرجه من الصفر (0) إلى (10)، حيث الصفر يعبر عن سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل الدرجة العاشرة وضعية الخلو من الفساد، ويمكن رصد ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر من خلال الجدول التالي³⁷:

الجدول (1): ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة: 2003-2018.

الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
3.5	88	2015	2.8	111	2009	2.6	88	2003
3.2	108	2016	2.9	105	2010	2.7	97	2004
33	112	2017	2.9	112	2011	2.8	97	2005
35	105	2018	3.4	105	2012	3.1	84	2006
			3.4	94	2013	3.0	92	2007
			3.6	100	2014	3.2	99	2008

المصدر: <http://www.transparency.org/>

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد فمنذ سنة 2003 تاريخ نشر أول تقرير عن الفساد في الجزائر، لم تحصل على مرتبة جيدة، ومن هنا يمكن القول أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة، وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة واقصاء المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات وهو ما يشكل بيئة تكون فيها حالة عدم التأكد مرتفعة وطاردة للاستثمارات³⁸.

2- مكانة رجال الأعمال في الجزائر ودورها في استفحال ظاهرة الفساد المالي

لا يختلف حال الجزائر عن بقية المجتمعات العربية المعاصرة التي عرفت وتعرف تزايداً ملحوظاً لدور رجال الأعمال، ولسعي النخب الحاكمة إلى جذبهم إلى قلب النظام، وصولاً إلى أن يكونوا جزءاً من هذه النخبة بما يحقق مصالح الطرفين³⁹، حيث يمتلك رجال الأعمال ككيان تنظيمي معبر عن جماعات المصالح في الجزائر عناصر القوة

السياسية والاقتصادية المكونة أساسا من المال والسلطة، هذا الوضع ساعد جماعات النفوذ والمال لاحتكار جميع وسائل الدولة لصالح خدمة أهدافها⁴⁰.

وبفعل تسامح أجهزة الدولة، اتسع الاقتصاد الموازي، واستفحلت المضاربة، وفي ظل غياب الشفافية، تطورت " المافيا السياسية - المالية" التي تبنت الرشوة كآلية أساسية في نشاطها وأداة للضغط على مراكز صنع القرار للاستفادة من مزايا خاصة، لاسيما في قطاع التجارة الخارجية، وفي عملية الخصخصة، والاستفادة أيضا من العملة الصعبة الآتية من مداخيل الصادرات النفطية، أو من القروض التي قدمتها الهيئات المالية الدولية بموجب اتفاقيات إعادة الجدولة⁴¹، ومنه يمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في تقوية دور رجال الأعمال في الجزائر وارتباطه ببعض قضايا الفساد المالي فيما يلي:

أ- سياسة الانفتاح الاقتصادي-صناعة ملوك المال في الجزائر:-

تطورت الشركات الخاصة في السنوات العشرين الأخيرة بشكل ملفت، ويذهب بعضهم الى تأكيد أن نشأة ما يسمى احتكار أقلية من المقاولين الخواص، يرجع الى أن الانفتاح الذي شهدته البلاد في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، أدى الى الغاء غير منضبط للقيود المفروضة سابقا على الأنشطة التجارية والاقتصادية، ففي ظرف قياسي، انضم أفراد وعائلات في شبكات تخترق الإدارة المركزية والبنوك والمؤسسات الوطنية، حيث قام بارونات الاستيراد- ببنية السوق بواسطة الندرة، وضعية اتخذت منحنى جديدا أثناء العشرية السوداء⁴².

وفي سياق الحرب وتحت الأوامر، جرى نقل الاحتكار العمومي من أيدي البيروقراطيين الى الاحتكار الخاص، عبر الشبكات، ولصالح مجموعات ضغط يديرها رجال أعمال مراقبون بشكل صارم في هذه المنظمة، تم ادراج أجهزة الدولة مباشرة في الشبكات بواسطة منطق استتجاري حسب عمر بن درة، وتدرجيا، ومع اطلاق عملية إعادة الهيكلة، منتصف التسعينيات، صارت تلك الأجهزة غير فاعلة، وسيتغير وضعها، اذ ستنقل من مراكز التنظيم أو بناء التحالفات من أجل تقاسم المنافع في ظل الاقتصاد الموجه القديم، لصالح بنيات مرتبطة بشبكات النهب والسلب في ظل اقتصاد معدل هيكليا⁴³، وبفضل الخصخصة، استطاعت النخبة الحاكمة وحلفاءها من الخواص جني الكثير من الامتيازات عن طريق خلق أقلية احتكارية جديدة، مثلما يستنتج ديلمان⁴⁴.

لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية منذ العام 1988 إلى حد كبير في تحسين مصير القطاع الخاص خاصة من الناحية القانونية حيث سمح لها بحرية تنظيم المشاريع والحصول على قروض مصرفية، كل هذا بظهور جماعة تملك وسائل الإنتاج وتقترب من دوائر صنع القرار هذا ما سمح له أن ينمو ويتسع أكثر⁴⁵.

ومن ابرز ما نجم عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي للفترة من تكاليف باهظة، وآثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي... كان تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة وكان في ظل الظروف الاجتماعية المتدهورة، ومن ثم انعدمت الشفافية والمساءلة وحكم القانون، فساهمت أجواء الفوضى في تطور أشكال الفساد وساعدت المؤسسات الحكومية المترهلة، خاصة القضائية والإدارية، على تغذية الفساد وتكريسه في المؤسسات العمومية، وهو ما زاد في تفشي ظاهرة الوساطة، فقد انتظمت شبكات تضامنية لجمع المال والحصول على الدعم الخفي من أجهزة الدولة، وطورت فئة ثانية من الوساطة لأجل عقد الصفقات⁴⁶.

لذا، لا يتردد الكثير من الملاحظين في وصف برامج التعديل الهيكلي بالوجه الخفي للفساد، فقد تنامت ظاهرة المضاربة بشكل غير محدود، وسط حماية حكومية تلقاها المضاربون وسيطروا على التجارة الداخلية والخارجية، وعلى قطاع المال، في ظل تواطؤ المراكز السياسية وأجهزة المراقبة.

إن جماعات المصالح والمال في الجزائر هي قوى وفئات حديثة عهد بالتملك والاستثمار لأنها نشأت في أحشاء الدولة وفي أحضان القطاع العام، ونمت مصالحها الفئوية داخل بيئة الفساد السياسي والإداري والمالي مستفيدة من انعدام وجود مؤسسات الرقابة النيابية والإعلامية والشعبية، أو من تعطيل سلطة الرقابة القضائية أو من غيابهما معا، ثم ما لبثت أن تراءت لها الفرصة للانقضاض على بقايا سلطان الدولة الاقتصادي و وراثته أملاكها تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي، واطلاق المبادرة الحرة واقتصاد السوق والمنافسة ولقد أذعنت الدولة لمطالبها أخيرا تحت ضغط اقتصادي وسياسي عالمي، من جهة، ثم بسبب نفوذ تلك القوى في الدولة التي هي منها، من جهة ثانية، فبدأت في بيع أملاكها وأملاك الشعب لهذه القوى الداخلية الجديدة المسلحة بالدعم الخارجي⁴⁷.

وعلى أية حال استطاعت هذه الجماعات التوغل في مفاصل الدولة، والتحكم في السلوك السياسي والاقتصادي مما يعين على خدمة مصالحهم الذاتية كخدمة

عشيرتهم، وعلى هذا الأساس نجد أن كل من يفوز في الانتخابات التشريعية أو المحلية في عهد الانفتاح هم أصحاب الشكارة، وليس أصحاب الكفاءات العلمية، إذ يستولي على المال العام الأقوياء من الفاسدين في السلطة أو الأثرياء في المجتمع⁴⁸.

لقد افترض المراقبون المحليون والدوليون على السواء، طوال سنوات، أن نخبة الأعمال داعمة بشدة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. ففي عهده، ازدهرت طبقة ناشئة من رواد الأعمال الذين يعملون باطراد على تثبيت وجودهم، مستفيدين من انتهاء الحرب الأهلية، وإعادة تدوير الإيرادات النفطية في الاقتصاد غير الهيدروكربوني، من خلال العقود الحكومية، وأشكال متعددة من الحماية.

فحسب تقرير عالمي صدر في عام 2012 أن المليونيرات في الجزائر يتجاوزون 4100، وسيرتفع هذا الرقم ليبلغ 5600 بحلول 2020، من بينهم 2300 تم احصاؤهم في الجزائر العاصمة⁴⁹، وإذا كان رجل الأعمال يسعد ربراب مصنفا في التقارير المتخصصة في رصد وترتيب الأثرياء في العالم، فإن أغلب المليارديرات والأثرياء الجدد في الجزائر غير مصنفيين، هذا على الرغم من أن مؤسساتهم ومشاريعهم وبعض ممتلكاتهم ظاهرة.

فإلى جانب ربراب نذكر شخصيات أخرى منها: علي حداد، صاحب مجمع حداد للأشغال العمومية ETRHB HADDAD، جيلالي مهري مجمع المستثمرين في المغرب والشرق الأوسط GIMO كريم كونيناف صاحب مجمع المستثمرين الصناعات الغذائية HCC، محمد العيد بن عمر صاحب مطاحن عمر بن عمر، عبد المجيد كرار صاحب مؤسسة للأدوية واستيراد المنتجات الصيدلانية BIOPHARM، محي الدين طحكوت صاحب شركات النقل الجامعي والحضري واستيراد وتوزيع المركبات، عبد الرحمان بن حمادي صاحب شركة كوندور للمنتجات الالكترونية والكهرومنزلية، إلى جانب رجال أعمال آخرين⁵⁰.

باختصار إنه ما كان لأصحاب المال ليحصلوا على النفوذ وينتظموا في اطار جماعات ضغط، لولا الحماية التي وفرتها لهم السلطة الفعلية...الذي يراقب الحكومة والإدارة المكلفة بتطبيق القوانين الاقتصادية ومختلف الإجراءات المعمول بها، وجهاز القضاء أيضا، ويذهب مراقبون إلى القول أن الأقلية الاحتكارية في الجزائر من صنع النظام⁵¹.

ب- البرامج التنموية - مناخ خصب لفساد رجال الأعمال في الجزائر:-

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010-2014، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي الأخير 2015-2019 والذي خصص له 262 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى⁵².

حيث تتحدث بعض المصادر في هذا المجال أن البنوك الوطنية قامت بمنح ما يتجاوز 40 ألف مليار سنتيم لرجال أعمال خواص خلال السنوات الماضية، يتراوح عددهم من 40 إلى 50 ينشطون عبر كامل التراب الوطني، وفي العديد من القطاعات مثل المواد الغذائية وقطاع البناء والأشغال العمومية ومجالات تجارية أخرى... وفي هذا الصدد تبين أن أغلب القروض وجهت لغير غايتها الأصلية حيث استغلت أساسا في نشاطات تجارية مشجعة للاستيراد ولم تساهم في جلب قيمة مضافة جديدة للاقتصاد الوطني⁵³، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج، وعقد العديد من الصفقات المشبوهة... الخ)، تكبدت الجزائر من ورائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و2010.

فمنذ 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد، كان أحد ضلوعها رجال أعمال فقد عرفت هذه الجماعات كيف تجعل السلطة التنفيذية صاحبة القرار تسير وفق نهجها، وكيف تستفيد من أموال الربح التي تضخ بالملايير في المشاريع التنموية في كل عهدة رئاسية جديدة⁵⁴.

ج- زواج المال بالسلطة- قوة نفوذ رجال الأعمال في الجزائر-

رجل المال والأعمال جبلت نفسه ورسخت عقيدته على حب الثروة وإدامتها وتنميتها بقدر لا نهائي، وهو يدرك أن أحد مسالك الثروة هي السلطة، فهي من جهة تحمي استثماراته، ومن جهة أخرى قد تمنحه أفضلية من شأنها توسيع أعماله ومشروعاته، كما أن يده في السلطة ستمثل له الحماية من أي تشريع أو قرار يلحق الضرر بأعماله وتجارته في المقابل فإن رجل السلطة والسياسة يدرك بأنه ما إن يغادر منصبه الرسمي فإنه يفقد معظم قدرته على التأثير، وهو بحاجة للمال للمحافظة على هيئته وحضوره وحجم علاقاته السابقة وامتيازاته⁵⁵.

ومن هنا ينص العقد المبرم بين الطرفين بأن يقوم رجل السلطة بتسهيل الأعمال والاستثمار والاتجار لرجل الأعمال، وصياغة القوانين والتشريعات بما يخدم مصالح البرجوازية وأولوياتها...وفي المقابل يقوم رجل الأعمال بملء جيوب الساسة بالمال الأسود، ويشترى ذمم موظفي السلطة، ويوجه الاعلام نحو ما تمليه المصلحة، ويدعم رجل السلطة متى ترك منصبه الرسمي اما بالتعيين المباشر لديه في أحد الشركات أو بدعمه ماليا في حملاته الانتخابية لكي يصبح وكيلا، وممثلا لمصالح رجل الأعمال في البرلمان أو أي موقع اخر يمكنه من التأثير⁵⁶.

وبالنظر الى حالة الجزائر يلاحظ أن سلطة المال أصبحت السلطة الشرعية، فقد جمعت الحكومات عندنا بين السلطة والمال، وتركت المجتمع يعيش في فقر مدقع، وفئات تملك السلطة والنفوذ تعيش في غنى فاحش، تمارس التبذير وتتصرف في المال العام وتدير المرفق العام بعقلية المال بلا راعي⁵⁷.

فلم يعد من الغريب في الجزائر أن يتدخل رجال الأعمال في الشأن السياسي والحزبي بمناسبة الانتخابات، بواسطة المال السياسي، لدى اغلبيه الأحزاب السياسية الفاعلة بوضع القوائم الانتخابية وتمويل الحملات وشراء الذمم بمناسبة الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية⁵⁸، حيث أصبحت العملية السياسية في الجزائر تتحدد بالمال دون غيره من المحددات، حيث تؤكد الشواهد الواقعية أن أغلب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة هم من رجال الأعمال وأصحاب المال والنفوذ⁵⁹.

كما لم يعد غريبا أن يعين ابن القطاع الخاص، وزيرا على رأس قطاع يمتلك فيه مصالح عائلية كبيرة، ينتقل بسهولة في تسييرها من الخاص الى العام، والعودة مرة ثانية الى الخاص، كما هو الحال في أغنى الاقتصاديات الليبرالية التي نعرفها، رجل الأعمال الذي أصبح لا يتورع عن التدخل الفج لدى أصحاب القرار الاقتصادي حسب ما تمليه مصالحه التي تنوعت، مع الوقت، فلم تعد تقتصر على قطاع واحد، ما يجعله ينظر صوب رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، بعد أن أصبح وزير قطاع واحد غير كاف للتدخل لصالحه⁶⁰.

3- امبراطورية رجال الأعمال - أشهر قضايا الفساد في الجزائر-

أ- قضية الخليفة بنك: هذه القضية أدارها أشخاص مفسدون نهبوا المال العام بطريقة غير شرعية مستخدمين في ذلك كل وسائل التزوير والاختلاس والنصب والاحتيال، حيث قدم رجل الأعمال الجزائري عبد المؤمن خليفة للمحاكمة في الجزائر على خلفية

فضيحة مالية كبرى يشتبه في 104 من رجال الأعمال الضلوع فيها وقد هزت هذه الفضيحة المجتمع الجزائري بعد إن انهيار "بنك الخليفة" عام 2003 واختفى أكثر من 4,5 مليار دولار من حسابات الشركة المالكة للبنك⁶¹، تمكن رجل الأعمال عبد المؤمن خليفة وتحت غطاء التجارة الخارجية وشراء ممتلكات خارج الوطن من تحويل 147 مليار دينار إلى الخارج، وهرب في سنة 1998 ما قيمته 1.42 دينار عبر 191 عملية وارتفعت التحويلات في سنة 1999 إلى 13.309 مليار دينار عبر 3421 عملية، ثم عرفت خطأ ببيانها متصاعدا، حيث هرب 28.58 مليار دينار عام 2000 من خلال 89766 عملية وفي 2001 تمت 11159 عملية بقيمة 39.54 مليار دينار، أما في 2002 فقد تم إحصاء 15187 مقابل 58 مليار دينار⁶².

- قضية مركب الحجار: هي واحدة من أكبر ملفات الفساد التي مست الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومركب الحجار ورثة عالم الحديد بالجزائر بصفة خاصة، ويتعلق الأمر بالبارون "حسان فلاح" النائب السابق بالمجلس الشعبي الولائي بعنابة، وهو مالك لشركة خاصة بالمناولات الحديدية تم الإطاحة به في سنة 2009 من قبل المركز الإقليمي للبحث والتحري، وتويع الموقوف بتهم عديدة أبرزها التهرب الضريبي الذي كبد الخزينة العمومية أزيد من 1200 مليار سنتيم، وجناية الغش واستعمال طرق تدليسيه وإبرام صفقات مخالفة للتشريعات وجنحة منح مزايا غير مستحقة والتحايل على قوانين الجمهورية وكذا تبييض الأموال⁶³.

وقدر إجمالي تعاملات شركة رجل الأعمال المعني مع المركب خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2008 بـ أزيد من 489 مليار سنتيم، وذلك وفقا لنتائج التحريات التي أجريت على مستوى مديرية الضرائب لولاية ورقلة، سطيف، تبسة، عنابة ووادي سوف، كما كشفت التحقيقات عن تعاملات مشبوهة لشركة فلاح مع مديرية المركب وخاصة وحدة فرسيد في حين قدر التقرير الأول للخبرة التهرب الضريبي بنحو 587 مليار سنتيم⁶⁴.

- قضية الكوكاين 2018: المتورط الرئيسي في القضية، رجل الأعمال كمال شيخي صاحب شركة استيراد اللحوم المجمدة، ومجموعة من المتهمين، وقدرت كمية المحجوزات بـ 701 كغ من مادة الكوكاين، فيما قدر بعض المتابعين القيمة المالية لهذه الكمية من الكوكاين بأكثر من 1000 مليار سنتيم، وهي أكبر كمية يتم حجزها في عملية واحدة في تاريخ الجزائر.

وبعد أن تم إيداع المتهمين من قبل قاضي التحقيق وجهت لهم تهم جنایات استيراد وتصدير وتخزين المخدرات في إطار جماعة إجرامية منظمة وتبييض الأموال⁶⁵. - قضايا متعلقة بالاتهامات الموجهة لرجال أعمال نافذين على ضوء مطالب الحراك الشعبي 2019: وفي هذا الصدد باشرت العدالة تحقيقات موسعة مع العديد من كبار رجال الأعمال والمسؤولين السياسيين الذين وجهت اليهم تهم متفاوتة بين ابرام صفقات مشبوهة والحصول على مزايا غير مستحقة وتضخيم فواتير ونهب وتبييض المال العام، ومن هؤلاء: الرئيس المدير العام لمجمع (سيفيتال)، يسعد ربراب، والذي اتهم بتورطه بتصريح كاذب يتعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وتضخيم فواتير استيراد تجهيزات، واستيراد عتاد مستعمل بالرغم من الاستفادة من الامتيازات الجمركية الجبائية والمصرفية⁶⁶.

كما أوقفت فصيلة الأبحاث الخاصة بالدرك الوطني رجال الأعمال الاخوة كونيناف ويتعلق الأمر بكل من رضا، عبد القادر، كريم وطارق، للاشتباه في تورطهم في ابرام صفقات عمومية مع الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وكذا استغلال نفوذ الموظفين العموميين للحصول على مزايا غير مستحقة وتحويل عقارات وامتيازات عن مقصدها الامتيازي.

وأوضح ذات المصدر أن فصيلة الأبحاث للدرك الوطني بالجزائر تواصلت تحقيقاتها الابتدائية ضد العديد من رجال الأعمال منهم من اتخذت العدالة في حقهم إجراءات المنع من مغادرة التراب الوطني⁶⁷.

كما أشار التلفزيون العمومي أن فصيلة الأبحاث ذاتها قامت بتسليم استدعاءات مقابل محضر الى الوزير الأول السابق أحمد أويحيى ووزير المالية محمد لوكال للمثول أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي أمحمد، للتذكير فان المحكمة كانت قد وجهت استدعاء للسيد أويحيى ولوكال- للمثول أمامها في قضايا تبديد المال العام وتقديم امتيازات غير مشروعة⁶⁸.

ثالثا: مكافحة الفساد المالي وتصويب دور رجال الأعمال في الجزائر - السبل والتحديات-

إن المكانة التي احتلها رجال الأعمال من خلال تبوؤهم الصدارة على الساحة الاجتماعية والقدرة على التأثير في صنع القرار السياسي والقرب من دوائر السلطة، والاعتماد الكبير للدولة عليهم في دفع عجلة التنمية، دفعت البعض منهم إلى ممارسة

أنشطة مشبوهة⁶⁹، وصفت بالفساد خاصة في صيغته المالية، والذي يعد ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى هدر الموارد، والطاقات، ومنه لا بد من القيام بإجراءات معينة لغرض الحد من تلك الظاهرة وفي هذا الإطار سخرت الدولة الجزائرية جملة من الجهود⁷⁰:

1- أهم النصوص القانونية لمكافحة الفساد المالي:

وفي هذا الإطار نذكر قانون مكافحة الفساد في الجزائر رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، حيث ضم القانون الجديد في مجال مكافحة الفساد ثلاثة وسبعون مادة ارتكزت أساسا على تجريم كل من يقوم بهذا الفعل، والتركيز على التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة مع اعتبار المعيار المادي الوسيلة الأساسية في التعامل مع قضايا الفساد⁷¹.

وقد سبق هذا القانون قانون رقم 01-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 والمتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال المعدل والمتمم بمقتضى الأمر 12-10 المؤرخ في 13-02-2012 والذي تضمن الآليات الوقائية والكشفية المتمثلة في فرض مجموعة من الالتزامات على البنوك والمؤسسات المالية وفي حالة الإخلال بها فإنها تتعرض للمتابعة الجزائية⁷².

2- الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد المالي:

من أهم الهيئات المكافحة للفساد المالي في الجزائر:

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تعمل هذه الهيئة على إعداد برامج توعية للتحسيس بمخاطر الظاهرة، وجمع المعلومات التي تساهم في الكشف عن الفساد والوقاية منه تتلقى التصريحات من طرف المواطنين بصفة منتظمة، التنسيق بين مختلف القطاعات، والتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية بالتزود بالمعلومات وغيرها من الوثائق التي تراها تأتي بالفائدة المرجوة في الكشف عن جرائم الفساد⁷³.

- الديوان المركزي لقمع الفساد: تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 10-11 المؤرخ في 2010 الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد، يمارس الديوان بالتحريات في جرائم الفساد والبحث عن مرتكبيها والقبض عليهم وتقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية⁷⁴.

- خلية معالجة الاستعلام المالي: تم استحداث الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم - 127-02- وتم تفعيلها وتنصيبها بصفة رسمية سنة 2004 وهي تعد أول آلية وضعها المشرع لمواجهة الفساد المالي المتمثل في جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عبر البنوك وكذا الأعمال والمهن المالية المحددة، وهي هيئة تتمتع بمجموعة من الخصائص نظرا لطبيعتها القانونية كما أنها مخولة للقيام بعدة إجراءات وأعمال وتصرفات على المستوى الوطني والدولي لكشف أي شكل من أشكال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في داخل الوطن أو خارجه، مع خضوع أي إجراء أو تصرف صادر عنها إلى مبدأ المشروعية⁷⁵.

ج- آليات الرقابة المالية في الجزائر: تتعدد آليات الرقابة بتعدد الأساليب التي تستخدمها لمشروع يقع تحت إشرافه على الأجهزة والهيئات والمؤسسات العمومية الاقتصادية، فهناك الرقابة السابقة والمرافقة والبعدية الداخلية والخاصية الإيجابية والسلبية والرقابة على الأعمال، والرقابة على الأشخاص، وبالموازات مع ذلك تطورت وتعددت الهيئات الرقابية والمتمثلة أساسا في: مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المراقب المالي، المحاسب العمومي بالإضافة إلى البرلمان والمجالس المحلية⁷⁶.

2- عجز الآليات القانونية عن مكافحة الفساد في الجزائر:

في تقرير نشرته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أكد المكلف بالملفات الخاصة في الرابطة، أن التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر، لم تأت بناء على رغبة جديّة من السلطة في محاربة الفساد، لكنها جاءت برغبة سياسية للتوافق مع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية ليس الا، وهذا ما أفرغ هذه القوانين من كل روح فعلية لتنفيذ عمل جدي لمحاربة الفساد، وقال ان الوقاية من الفساد أو مكافحته صعب تجسيدها في الجزائر، مادام قانون مكافحة الفساد في 2006، غير قابل للتطبيق بل جاء فقط للتكيف مع لوائح الأمم المتحدة ، ومثال على ذلك أن الجزائر أقرت عملية التصريح بممتلكات المسؤولين كإجراء وقائي من الفساد، على الرغم من أنها لا تمتلك آليات لمراقبة هذه العملية أو معاقبة من يثبت في حقه فساد⁷⁷.

وفي إطار تقييم الآليات المستحدثة من قبل السلطات المركزية في مجال مكافحة الفساد وبالعودة الى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نجد أنه وعلى الرغم من اعتبارها سلطة إدارية مستقلة الا أن تبعيتها لرئيس الجمهورية وتعيين أعضائها بمرسوم رئاسي في الحقيقة يؤثر على استقلالها وحيادها، ولا يحميها من الضغوط وبالتالي الاستقلالية

صورية وليست حقيقية، وكذلك لا يمكنها من إحالة أي ملف للقضاء في حالة اكتشاف جرائم الفساد بل تحوله الى وزير العدل الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوة العمومية⁷⁸.

إن المنظمات المدنية العاملة في مجال محاربة الفساد وحقوق الانسان، لا تنظر بعين الرضا لهذه الهيئة وتعتقد أنه لا يمكنها أن تقدم أي نجاعة على صعيد محاربة الفساد، بسبب التعقيدات الإجرائية والنفوذ السياسي للمافيا المالية المتحكمة في الاقتصاد، وصلاتها بالسلطة المركزية⁷⁹. وبخصوص الديوان الوطني لمكافحة الفساد نجده هو الآخر ليس إدارة مستقلة وتابع لوزارة العدل ولا يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهذا ما يؤثر على استقلاليته الوظيفية وحياده⁷⁰.

لم تتمكن هذه الهيئات من انجاز أي عمل على صعيد محاربة الفساد ولم تدشن عملية واحدة بهذا الشأن، كما أن الهيئات الأخرى كمفتشية المالية ولجنة المحاسبة لا تمتلك الآليات الفنية لمتابعة ملفات الفساد، وهي تتحرك بدافع سياسي وتسلطها السلطات على الجهات والأطراف والشخصيات التي تزعجها أو تتخذ مواقف لا تروق للجهات النافذة، وفق اتهامات توجه لها⁷¹.

3- تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر:

يمكن أن تتم هذه العملية من خلال اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات منها:

1- تصور منطق للإصلاح السياسي والاقتصادي: يقوم على إقامة نظام ديمقراطي نزيه وشفاف يعمل على تجسيد دولة القانون وإنشاء وكالات ومؤسسات لمكافحة الفساد مزودة بالآليات الحقيقية لذلك ، وكذلك محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد، وإعلان ملكية الأصول لكل السياسيين والمستخدمين المدنيين، وضرورة اصلاح الاقتصاد الوطني⁷².

2- تفعيل المنظومة القانونية: ان الشرط الأساسي لمكافحة الفساد هو وجود اطار قانوني صالح وهيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف، وأن تراجع هذه القوانين دوريا لتبديد الغموض الذي يكتنف النصوص القانونية والحد من تناقضها والنص على عقوبات صريحة ضد أطراف الفساد سواء الراشين أو المرتشين أو المختلسين أو المساهمين من قريب أو بعيد في عملية الاختلاس ولكي يكون الردع فعالا يتعين أن يواجه طرفا المعاملة الفاسدة عقوبات صارمة تعكس المغنم المحصل عليها من الفساد⁷³.

3- تعزيز استقلالية القضاء: ان القضاء هو الركيزة الأساسية لضمان الحريات العامة وحقوق الانسان ولمسيرة التنمية الشاملة واصلاح نظم التجارة والاستثمار ، وبناء صرح المؤسسات الديمقراطية، لذلك لابد أن تتوفر بحقه كافة الضمانات الجوهرية المقررة دستوريا وقانونيا، على رأسها أن تتشكل المحكمة من قضاة مختصين في العمل القضائي على وجه التفرغ متمتعين باستقلال تام في أداء وظيفتهم وغير قابلين للعزل متصفين بالحيدة والموضوعية باعتبارهم حماة الحقوق والحريات⁷⁴.

4- تكريس مبدأ المساءلة: فالمساءلة الية مهمة من آليات مكافحة الفساد سواء كانت على المستوى الكلي(الحكومة) أو على المستوى الجزئي(المؤسسات)، فمن خلالها يمكن محاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وكشف حساباتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم، فبقدر ما تشدد العقوبات بقدر ما ينخفض معدل حدوث الفساد⁷⁵.

5- تطبيق مبدأ الشفافية : حيث يعد وسيلة ناجحة للمساهمة في الكشف والقضاء على الفساد بمختلف أنواعه فمن خلال الشفافية يمكن طرح القضايا العامة سواء كانت تهم عينة من المجتمع أو الرأي العام، ويتم مناقشتها بحرية وتبادل الرأي حولها وتداول المعلومات بشأنها الأمر الذي يؤدي الى ادراك ما يحدث على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمكن الشفافية من الكشف عن الحقائق واطلاع المواطنين المهتمين على تفاصيل تلك الحقائق واطلاع المواطنين المهتمين على تفاصيل تلك الحقائق، وتسمع باطلاع المواطن على سياسات الحكومة خاصة ما تعلق بميزانية الدولة (إراداتها ونفقاتها وتوزيعها) من خلال وسائل الاعلام المختلفة والتي تلعب دورا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم نهب المال العام، فكلما أتيحت المعلومة بشكل واسع كلما زاد ذلك من فرص الرقابة على منفذي السياسات الحكومية وعلى الكشف عن أي خلل ممكن أن يحدث فيها ما يكبح انتشار الفساد⁷⁶.

6- إشراك منظمات المجتمع المدني في الحد من الفساد: من خلال تطبيق مبدأ المشاركة والمسؤولية، فمنظمات المجتمع المدني تعد طرفا أساسيا وشريكا حيويا في خلق بيئة خالية من الفساد، بتقديمها الدعم للحكومة وممارستها التأثير عليها في الترويج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي إضافة الى الدور الهام الذي تلعبه في رفع الوعي في أوساط المجتمع وإشاعة ونشر ثقافة محاربة الفساد وإظهار تأثيراته السلبية على الفرد والمؤسسة باستخدام مختلف وسائل الاعلام⁷⁷.

7- تطبيق المبادئ الأخلاقية في اتخاذ القرارات الاقتصادية: فالسوق لا يمكن أن توجد نفسها، بل يجب أن تخدم كل الإنسانية فرجال الأعمال عليهم أن يتخذوا قرارات تخدم جميع أصحاب المصلحة المتأثرين بنشاطهم بتبني مبدأ (المحبة) الذي تقوم عليه الهياكل الاقتصادية لخدمة البشرية جمعاء⁷⁸.

الخاتمة:

في ختام دراستنا يمكن القول إن الفساد المالي يعد من أبرز قضايا العصر الحالي وأشدّها خطورة على كافة مناحي الحياة، وهو القضية التي شغلت جميع الدول والمنظمات الدولية إلى جانب العديد من الباحثين والدارسين، وذلك من خلال سعيهم وراء البحث في حيثياته وأسبابه والعمل على إيجاد الطرق الكفيلة لمجابهته. فالفساد عموماً والمالي على وجه الخصوص يعد ظاهرة معقدة تتداخل عناصرها وتتعدد أشكالها والعوامل المحدثة لها.

وبتشخيصنا لواقع الفساد المالي في الجزائر واعتبار رجال الأعمال عبر تجاوزاتهم اللاأخلاقية أحد أسبابه تبين أنه واقع فرضه منطق اقتصاد السوق ذلك النهج الذي جعل من الرأسمالية ممثلة في رجال الأعمال قوة عالمية، برزت كفاعل قوي ومؤثر على الساحة العالمية منحه النظام السياسي الجزائري بدوره هامش كبير في التوغل على مستوى السياسة والاقتصاد بهدف خدمة وتعزيز مسارات التنمية.

إلا أن هذا الأخير وعلى الرغم من كل الإنجازات المحسوبة له في تحقيق العديد من مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبقى خطواته المنحازة نحو استغلال ما منح له من مزايا في نهج ريع الاقتصاد الوطني، عبر ارتباط العديد من قضايا الفساد بأسماء رجال أعمال جزائريين خلال السنوات الأخيرة، عاملاً أساسياً في تشكيل نظرة سلبية عن هذه الفئة والتشكيك في حقيقة دورهما التنموي.

ومن أجل تجاوز هذه الرؤية أصبح من الضروري اعتماد مقارنة تقييمية إصلحية للخروج من دائرة الفساد المالي المرتبط برجال الأعمال وذلك بواسطة القضاء عليه والعمل على تصويب دور رجال الأعمال بما يؤسس لنظرة إيجابية وذلك من خلال:

- تفعيل وتعزيز المنظومة القانونية والرقابية الخاصة بمكافحة الفساد المالي.
- تغيير الذهنيات البيروقراطية المسيرة من حالة السكون والجمود إلى حالة التجديد والإبداع والإنتاج، وذلك بما يخدم المجتمع ويطوّر الاقتصاد الوطني.

- ربط القطاع الخاص بقيم العدالة الاجتماعية وتقوية دوره الاجتماعي وربطه بالقيم الأخلاقية.
- إعادة تصحيح مسار القطاع الخاص من خلال إعادة النظر في برامج الخصخصة وتكييفها بما يخدم الاقتصاد الوطني والمصلحة العامة.
- الابتعاد عن سياسة الدمج بين الثروة والسلطة ومنع السياسات الاحتكارية من قبل رجال الأعمال عن طريق تفعيل قوانين الاحتكار.
- التأكيد على عنصر الشراكة بين القطاع العام والخاص لإحداث التوازن الكافي في الاقتصاد الوطني.

الهوامش:

- 1 يوسف حسن يوسف، علم الاجتماع السياسي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017، ص210.
- 2 سامح الشريف، رجال الأعمال وإعلامهم - واقع الإعلام الاقتصادي-، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص66.
- 3 مصطفى رمضان سيد رشاد، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر ط1، الزعيم للخدمات المكتبية القاهرة، 2015، ص12.
- 4 محمد عادل العجمي، دولة رجال الأعمال-مصر في أحضان البيزنس، ط1، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2012 ص20.
- 5 كارل ماركس، رأس المال - نقد الاقتصاد السياسي-، موسكو: دار التقدم للنشر، ط2، 1988، ص39.
- 6 Catherine Vuillermot Michel Vielllette, *Portrait de l'homme d'affaires en prédateur*, édition la découverte, Paris: 2005, p20.
- 7 محمد حسام الدين إسماعيل، ساخرون وثوار- دراسات علامته وثقافته في الإعلام العربي-، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص66.
- 8 مصطفى رمضان سيد رشاد، مرجع سابق، ص13.
- 9 إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص21.
- 10 عمرو بدران، استراتيجية رجال الأعمال للتغلب على الضغوط النفسية، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2000، ص13.
- 11 جبار العلاوي، الاتصال السياسي، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص102.
- 12 عمر حمزة التركماني، "الجماعات السياسية الضاغطة ودورها في تعزيز الحكم الرشيد- دراسة تحليلية"-، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، ع26، 2018، ص40.
- 13 عمرو بدران، مرجع سابق، ص13.
- 14 حسن حسين شحاته، فقه رجال الأعمال، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2010، ص139-140.
- 15 رشيد درغال، "غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول العربية"، مجلة الأحياء، ع15، 2017، ص278.
- 16 عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه.(د. ط)، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص1.
- 17 سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، ط1، دار الساق، لبنان، 2009، ص15.

- 19 مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد " أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم" مجلة تنمية الرافدين، ع 109، ص190.
- 20 الهام يحيوي، ليلي بوحديد، "دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية"، مجلة آفاق للعلوم، ع13، 2018، ص27.
- 21 سلامة بن سليم الرافعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي - دراسة مقارنة، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، 2015، ص45، 46.
- 22 مسعود لشهب، "دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج VAR"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع9، جوان 2018، ص196.
- 23 حكيمة حليبي، محمد خميسي بن رجم، "الفساد المالي الإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها" (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 2012)، ص5.
- 24 مسعود لشهب، مرجع سابق، ص197.
- 25 حكيمة حليبي، مرجع سابق، ص06.
- 26 عوض خلف دلف العيساوي، "دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي"، (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول الفساد المالي، جامعة تكريت العراق، 2009)، ص6.
- 27 حكيمة حليبي، مرجع سابق، ص07.
- 28 عوض خلف دلف العيساوي، مرجع سابق، ص7.
- 29 نواف سالم كنعان، "الفساد الإداري والمالي أسبابه، آثاره، مكافحته"، مجلة الشريعة والقانون، ع 33، 2008، ص108.
- 30 عوض خلف دلف العيساوي، مرجع سابق، ص8.
- 31 سامح الشريف، رجال الأعمال وإعلامهم، مرجع سابق، ص104.
- 32 دولة رجال الأعمال - مصر في أحضان البيزنس -، مرجع سابق، ص45.
- 33 ايثار الفتلي، هاشم شمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011، ص118.
- 34 نفس المرجع ، ص119.
- 35 مسعود لشهب، مرجع سابق، ص199.
- 36 نفس المرجع، ص200.
- 37 بوزيد السايح، عبد الرزاق مولاي لخضر، "فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع 07، 2017، ص279.
- 38 -سارة بوسعيد، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، ع1، 2015، ص318.
- 39 محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة السلطوية - حالة الجزائر منذ الاستقلال -، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2017، ص201.
- 40 محمد بلعسل، تأثير الذهنية البيروقراطية التقليدية على السياسات الاقتصادية في الجزائر (1999-2009)، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015)، ص192.
- 41 محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر- الأسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص160.
- 42 محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة السلطوية - حالة الجزائر منذ الاستقلال ، مرجع سابق، ص197.
- 43 نفس المرجع، نقلا : « Les Réseaux au Pouvoir Effondrement de L'état et Prédation », Omar Bendorra, Confluences Méditerranée, no, 45 (printemps 2003), p88.

- 44 نفس المرجع، نقلا عن: Bradford L.Dillman, « The Political Economy of Structural Adjustement in Tunisia and Algeria » The journal of North African Studies, vol.3, n.3 (Autumn 1998), p.18.
- 45 Nouredine grim, Entrepreneurs pouvoir et société en Algérie,; casbah Edition Alger, 2012, p48.
- 46 محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر-الأسباب والآثار والإصلاح، مرجع سابق، ص 159.
- 47 عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2008، ص 89-90.
- 48 محمد بلعسل، مرجع سابق، ص 187.
- 49 محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة السلطوية - حالة الجزائر منذ الاستقلال، مرجع سابق، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <https://www.forbes.com>
- 50 نفس المرجع، ص 197.
- 51 نفس المرجع، ص 198.
- 52 سارة بوسعيد، عقون شراف، مرجع سابق، ص 313.
- 53 محمد بلعسل، مرجع سابق، ص 174.
- 54 محمد بلعسل، مرجع سابق، ص 175.
- 55 حسن البناء، الفساد وثنائية المال والسلطة، صحيفة رأي اليوم، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.raialyoum.com/index.php/> تاريخ الاطلاع (2019/04/10).
- 56 نفس المرجع، نفس الصفحة
- 57 محمد بلعسل مرجع سابق، ص 185.
- 58 ناصر جابي، هل تحكم الأوليغارشية في الجزائر، صحيفة القدس العربي، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <https://www.alquds.co.uk>، تاريخ الاطلاع (2019/04/25).
- 59 محمد بلعسل، مرجع سابق، ص 186.
- 60 ناصر جابي، مرجع سابق، ص 1.
- 61 علاء الجبالي، لغة وسائل الإعلام العربية، ط1، دار الكتب للنشر، مصر، 2007، ص 147.
- 62 محمود بلحيمر وآخرون، إمبراطورية السراب- قضية احتيال القرن -، ط1، دار الحكمة، الجائر، 2007 ص 55.
- 63 أحمد زقاوي، "تهرب ضريبي 1200 مليار وهبت من خزينة الحجار لمصالح شخصية". نقلا عن الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com/?news=51481>، تاريخ الاطلاع (2019/03/05).
- 64 احمد زقاري، مرجع سابق، نفس الصفحة.
- 65 جريدة البلاد، "من هو كمال البوشي المتورط الرئيسي في قضية كوكاين وهران" نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.elbilad.net/article/detail?id=84356>، تاريخ الاطلاع (2019/03/05).
- 66 م. ب، هذه هي التهم الموجهة لرجال الأعمال، جريدة المشوار السياسي، أبريل 2019، ع 2584، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
- <https://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=10330>، تاريخ الاطلاع (2019/05/01).
- 67 وكالة الأنباء الجزائرية، الدرك الوطني يوقف رجال الأعمال، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.aps.dz/ar/algerie/69783>، تاريخ الاطلاع (2019/05/01).
- 68 م. ب، مرجع سابق، ص 1.
- 69 محمد عادل العجمي، دولة رجال الأعمال- مصر في أحضان البنزس، مرجع سابق، ص 105.
- 70 مسعود لشهب، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على اداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج VAR، مرجع سابق، ص 198.
- 71 الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، مجلة القضائية، ع 4، 1433 هـ، ص 310.

- 72 نبيلة قيشاع، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع4، 2015، ص242.
- 73 عبدو مصطفى، عنتر بن مرزوق، معضلة الفساد في الجزائر، ط1، جيطلي للنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص145.
- 74 احمد غاي، "الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد"، (ورقة بحثية مقدمة ضمن البرنامج الوطني لتحسين الموظفين العموميين حول مخاطر الفساد، جامعة الجزائر3، 2017)، ص42.
- 75 وهيبة هاشمي، "خلية معالجة الاستعلام المالي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع4 2013، ص162.
- 76 رشيد مجاهد، "دور آليات الرقابة المالية في الحفاظ وترشيد المال العام"، Revue d'économie et de statistique appliquée، ع14، 2018، ص132.
- 77 عثمان لحياني، "الفساد في الجزائر: مافيات تغلغل داخل الدولة، العربي الجديد"، نقلا عن الموقع الالكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/politics>، تاريخ الاطلاع (2019/05/01)
- 78 صالح شنين، "تقييم سياسة مكافحة الفساد في التشريع الجزائري"، مجلة تحولات، ع2، 2018، ص16.
- 79 عثمان لحياني، مرجع سابق، ص1.
- 70 صالح شنين، مرجع سابق، ص17.
- 71 عثمان لحياني، مرجع سابق، ص1.
- 72 سارة جريو، نبيل بوفليح، "دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري مجلة الاقتصاد والمالية"، ع2، 2018، ص127.
- 73 نفس المرجع، ص128.
- 74 طلعت يوسف خاطر، استقلال القضاء - حق الانسان في اللجوء الى قضاء مستقل، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص40.
- 75 سارة جريو، نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص128.
- 76 نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 77 نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 78 مالكوم فريزر، ياسو فوكودا، أخلاقيات صناعة القرار، ط1، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 2018، ص194.